Article Review
Why The Parliamentary System are Better for the Economy than The Presidential one
By : professor Richarad Mcmanus

(مراجعة مقال نقدية)

لماذا الانظمة البرلمانية افضل للإقتصاد من الانظمة الرئاسية

مراجعة : م.م آيات علي صافي

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

مقال منشور في مجلة Australian Institute of International Affairs 2024

على الرابط :

https://www.internationalaffairs.org.au/australianoutlook/why-parliamentary-systems-are-better-for-the-economy-than-the-presidential-ones/

المقدمـــــــة (الفكرة الرئيسية من المقال)

تـرى هـذه الدراسـة ان الـنظم البرلمانيـة تـوفر المؤسسـات الاكثـر واقعيـه وشـمولا ودرايـة بالاوضـاع السياسـية والاقتصـادية ممـا يـؤدي بالانعكـاس إيجابـا علـى الاداء الاقتصـادي للـدول وبالتـالي إسـتقرار المؤشـرات الامنيـة والسياسـية والاجتماعيـة ، حيـث يـرى المقـال بـإن الـنظم الرئاسـية تـرتبط بمعـدلات نمـو إقتصـادي أقـل كمـا ان هنالـك مستويات فـي عـدم المسـاواة فـي توزيع الدخل وبالتالي تهديد كبير للاستقرار الاقتصادي والسياسي .

حيـث اعتمـدت المقالـة علـى نتـائج كانـت قـد اجريـت فـي وقـت سـابق فـي الـدول ذات الـنظم البرلمانيـة مقابـل الـنظم الرئاسـية وان النتـائج اظهـرت حسـب المقـال تفوقـا واضـحا فـي مسـتويات الاسـتقرار مقارنـة بـالنظم الرئاسـية . حيـث

ان هنالك إشكالية في العلاقة بين شكل النظام السياسي والاداء الاقتصادي للدولة ان اهمية المقال تكمن في انه لايكتفي بالمقارنة بين النظامين السياسيين من الناحية السياسية او الدستورية بل يحاول الكشف عن الاليات المؤسسية التي تفسر إختلاف النتائج الاقتصادية بين النظاميين وتفوق النظام البرلماني في اداء مؤسسي عالي من الناحية الاقتصادية عن النظام الرئاسي.

إشكالية المقال

يحاول الباحث في هذا المقال الاجابة عن سؤال في اي مدى يؤثر شكل النظام السياسي (البرلماني ، الرئاسي) على التنمية داخل الدولة وتتفرع من هذا المقال عدة تساؤلات اهمها :

- لماذا تحقق الدول ذات النظم البرلمانية نتائج إقتصادية افضل وفق معطيات وابحاث اثبتت هذا الموضوع ؟
- ما العلاقة بين المؤسسات السياسية وسيادة القانون ومسألة النمو الاقتصادي والتنمية .
- هل يعود التفوق الاقتصادي في بعض الدول الى وجود الانظمة البرلمانية اي الى طبيعة النظام نفسه ام تعتمد على جودة المؤسسات التي تنشأ في ظله.

فرضيـــــــة المقال

يعتمد المقال فرضية مفادها ان المؤسسات السياسية التي تكون اكثر شمولا وإستقرار وتكون خاضعة للمسائلة هي التي توفرها النظم البرلمانية بصورة عامة بوجود بيئة مؤسسية اكثر ملائمة لتحقيق هذه النتائج مقارنة بالنظم الرئاسية .

نقاط القوة في المقال

اعتمد المقال على قوة قاعدة البيانات فيه من حيث اعتماده على دراسة 138 دولة وعلى فترة زمنية تمنح المقارنة نطاقا واسعا ، كذلك الربط بين السياسة والاقتصاد حيث لايعزل النظم السياسية عن الاقتصاد بل يوضح كيفية تأثير شكل المؤسسات السياسية في النمو والاستقرار . كذلك فأن شكل النظام السياسي والعلاقة بينه وبين الاداء الاقتصادي يعد من المواضيع المهمة في علم السياسة والاقتصاد حيث تناول المقال مواضيع التضخم والاستقرار السياسي وعدم المساواة في طبيعة النظامين الرئاسي والبرلماني .

نقاط الضعف في المقال

ان المقال كما يبدو يميل الى تقديم النظم البرلمانية بإعتبارها الافضل بصورة عامة لكن هذه المقارنة والمقاربة تحتاج الى ان تكون اكثر واقعية و وضوحا خصوصا عند مقارنتها بالنظم الرئاسية ، فالنظم الرئاسية تختلف اختلافا كبيرا في طبيعة المؤسسات والتوازنات والضوابط بين دولة واخرى . حيث نرى ان هناك بعض الانظمة الرئاسية لها إقتصاد قوي وفعال جدا مثل نظام الولايات المتحدة والذي هو رئاسي بنظام المجسلين بين نرى ان بعض الدول ذات النظام البرلماني تعاني من مشاكل إقتصادية كبيرة مثل العراق ولبنان وباكستان وسريلانكا وغيرها ، فهل طبيعة النظام البرلماني هنا قد انقذت الاقتصاد والواقع في هذه الدول ام سببه سوء الادارة والتخطيط وضعف المؤسسات ، فالواقع فأن الدول التي تعاني من ضعف مؤسساتها او كثرة الصراعات السياسية او قلة الموارد الطبيعية والتعليم والموقع الجغرافي او حتى الارث الاستعماري والبنية

الاقتصادية كلها عوامل قد تؤدي الى فشل الدول في إقتصادها بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي فيها .

كما ان المبالغة في الربط بين شكل النظام السياسي والاداء الاقتصادي سواء كان نظام برلماني ام رئاسي هو في غير محله بطبيعة الحال بسبب وجود العديد من العوامل التي اغفلها المقال حيث يعتمد في إستعراض نصيب الفرد من الناتج المحلي في الدول ذات النظم البرلمانية والدول الرئاسية ويشير الى وجود فجوة كبيرة بينهما غير ان الناتج المحلي للفرد قد يتأثر بعوامل كثيرة لا علاقة مباشرة لها بطبيعة وشكل النظام السياسي على الاطلاق لعل اهمها حجم السكان مقارنة بحجم الدولة وكذلك الانتاجية الاقتصادية والموقع الجغرافي للدولة ونسبة التجارة الدولية والتأريخ الاقتصادي و وجود النفط والغاز في الدولة وغيرها ، ولعل اهمها ملاحظة على المقال هو وجود الفترة الزمنية التي اعتمدها الكاتب في المقال وهي فترة زمنية طويلة نسبيا منذ عام 1960 الى عام 2019 وهذه الفترة شهدت فيها الحرب الباردة و إنهيار الاتحاد السوفيتي و موجات التحول الديموقراطي وظهور العولمة إضافة الى الازمات المالية العالمية العديدة وصولا الى تغيير النظام التجاري الدولي ، ورغن ان هذه الفترة قد تعزز قوة المقال غير ان الكاتب قد اهمل تلك العوامل السابقة بإعتماده الكلي على شكل النظام السياسي والاداء الاقتصادي والربط بينهما في حين ان تلك العقود المضت كانت مليئة بالاحداث السياسية حيث انتقلت الكثير من الدول من نظام سياسي الى اخر ، كما ان المقال يعتمد على تقسيم الدول الى انظمة برلمانية وانظمة رئاسية غير ان هناك في الواقع أنظمة شبه رئاسية وهجينة وهي مهمة جدا لفهم العلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية ويرى ان النظام البرلماني يمنع الهمينة على السلطة

في حين ان الواقع يخبران ان النظم البرلمانية قد يستطيع حزب واحد السيطرة والحصول على اغلبية كبيرة مما يجعله يسطير على الحكومة والبرلمان في وقت واحد مما يعني ان وجود نظام برلمان لايعني بالاساس وجود توازن فعلي في السلطة .

في الختام فأن المقال يناقش العلاقة بين شكل النظام السياسي و الاداء الاقتصادي غير ان المقال شابه الضعف في اوجه المقارنة بصورة عامة حيث ان التعميم وصعوبة إثبات العلاقة السببية المباشرة بين شكل النظام السياسي والنتائج الاقتصادية حيث يمكن القول ان نجاح اي نظام سياسي لا يعتمد على شكله الدستوري وحده انما يعتمد على عوامل عديدة مثل قوة المؤسسات وسيادة القانون والاستقرار السياسي وطبيعة المجتمع والاقتصاد حيث ان تلك العوامل تكون اكثر اهمية من شكل النظام السياسي .

لذلك فأن كاتب المقال لم يكن حذرا في التعميم فإن الاداء الاقتصادي لايتحدد من شكل النظام السياسي بل يتأثر بمجموعة واسعة من العوامل التي سبق ذكرها اعلاه فضلا عن طبيعة الاحزاب السياسية وكفاءة المؤسسات في الدولة وسيادة القانون فيها كما ان وجود علاقة بين الاداء الاقتصادي الامثل والشكل السياسي للدولة لا يعد علاقة سببة مباشرة بل هو يمثل احد الجوانب التي يمكن مناقشتها نقديا في هذا المقال دون جعلها السبب الاوحد في تطور الاقتصاد.

المصـــــــــــــادر

1- **Mcmanus, Richard & Ozkan F , 2018 , " Who dose better for The Economy ? Presidents Versus Parliamentary Democracies" , Public Choice Journal .**

niversità Degli Studi Di Padova.